The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N1, P P87-100
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد١كانون الثاني ٢٠٢٣ ص ص ٨٧-١٠٠

Analysis of the relationship between money supply and inflation in Iraq for the period (2003-2020)

*تحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

**أسامة هاشم داود ** أ.د. احمد خليل الحسيني

Abstract :

The importance of the research comes from the role of money supply in the national economy, and it is one of the monetary policy tools that the Central Bank uses to finance economic activities, as it contributes to achieving economic growth and achieving full employment, and achieving economic and monetary stability in the national economy and protecting it from negative effects. The hypothesis that there is a relationship and a positive effect between money supply and inflation, and the researcher used the general analytical descriptive approach in analyzing the relationship between money supply and inflation, and the research reached the following results: Prices in the Iraqi economy after a year (2014), and continued to decline until the year (2019). While the inflation rate increased in (2020) due to the increase in the foreign exchange rate against the local currency for the purpose of financing the budget deficit in light of economic fluctuations.

*بحث مستل

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص :

تأتي اهمية البحث من دور عرض النقد في الاقتصاد الوطني، ويعد أحد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمه البنك المركزي في تمويل الانشطة الاقتصادية، إذ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الاقتصاد الوطني وحمايته من الآثار السلبية، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير ايجابي بين عرض النقد والتضخم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي العام في تحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: ساهمت السياسة النقدية بتخفيض معدلات التضخم من خلال وضع سياسة انكماشية ادت تخفيض عرض النقد وانخفاض المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠١٤)، واستمرت بالانخفاض حتى عام(٢٠١٩). بينما ارتفع معدل التضخم في عام (٢٠٢٠) بسبب زيادة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية لغرض تمويل عجز الموازنة في ظل التقلبات الاقتصادية.

المقدمة : يعد عرض النقود هو احد مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية ويشكل اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، مما يؤثر في الدخل والإنتاج والفائدة والتوظيف والتضخم، ويعد أحد الأدوات الرئيسة للسياسة النقدية والذي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية والمالية التي تصيب الاقتصاد الوطني. وأن كل زيادة في عرض النقد تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتعبر العلاقة بين عرض النقد والتضخم علاقة طردية ، لأن حسب التحليل الكلاسيكي والتحليل النقودي لفريدمان كل زيادة في كميات النقود على كمية السلع والخدمات تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود .كما يعد الاداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه سياساته النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني ، ويختلف عرض النقد من مكان الى اخر نظراً لاختلاف العادات المصرفية والتطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول.

وأنَ اصطلاح عرض النقد يشير الى الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية التي يمتلكها العامة (الافراد، الشركات) ، وتستخدم السلطة النقدية(البنك المركزي) عرض النقد في تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي (النمو، التوظيف، التوازن واستقرار الاسعار) .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بالإجابة عتلى التساؤلات الاتية :

١. هل هنالك علاقة وتأثير مباشر بين عرض النقد ومعدلات التضخم؟

٢. ما الاثار الناتجة على زيادة عرض النقود على التضخم؟
٣. هل عرض النقد العامل الرئيس المسبب في رفع معدلات التضخم في العراق أم هنالك عوامل أخرى؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هنالك علاقة وتأثير ايجابي بين العرض النقدي والتضخم في الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث :

١. تحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم وفق منهج النظرية الاقتصادية.
٢. تحليل تطورات عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)
٣. تحليل تطورات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠).
٤. تحليل اثر عرض النقد في التضخم بالاقتصاد العراقي.

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من دور عرض النقد في الاقتصاد الوطني ، ويعد احد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمه البنك المركزي في تمويل الانشطة الاقتصادية ، اذ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل ، وتحقيق الاستقرار.

حدود البحث :

١. حدود مكانية : الاقتصاد العراقي.
٢. حدود زمانية : (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠).

المطلب الاول : الاطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد :

اولا : مفهوم عرض النقد :

هو مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، ١٩٩٠، ١٠٦)، وقد ساد هذا النوع في الثمانينيات من القرن الماضي ويشمل (العملة بالتداول + الودائع الجارية لدى المصارف التجارية) ، وعرفه كينز بأنه الكمية النقدية والتي يمكن من خلالها أن نعرفها بأنها النقود ذات القوة الشرائية المباشرة ، أي القدرة على التحول وفي الحال الى الكافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على ابراء من جميع الديون. (العصار والحلبي، ٢٠٠٠، ٥٤)

ثانيا : مكونات عرض النقد :

١) عرض النقد الضيق (M1):

هو مجموع وسائل الدفع المتداولة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة ، وقد ساد هذا النوع في الثمانينيات من القرن الماضي ويشمل (العملة بالتداول + الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (يحيى، ٢٠٠١، ٤٠) :

$$M1= CC + CD$$

إذ ان :

CC تمثل العملة بالتداول ، CD : الودائع الجارية

٢) عرض النقد الواسع (M2) :

ويعرف بالسيولة المحلي ، وهذا النوع بدأ يحظى به منذ السبيعينيات ، ويتمثل هذا النوع عرض النقد الضيق مضافاً اليه الودائع لأجل وودائع التوفير والتي تسمى بأشباه النقود التي يمكن تحويلها الى نقد سائل بأسرع وبأقل خسارة ، وبذلك يكون عرض النقد بالمعنى الواسع يساوي (الجنابي وأرسلان، ٢٠٠٩ ، ٦٢):

$$M2 = M1+ TD + SD$$

إذ ان :

TD : الودائع لأجل ، SD : ودائع التوفير

٣) عرض النقد الاوسع (M3) :

يعد عرض النقد بالمعنى الاوسع الى سيولة المجتمع الاقتصادي ككل ، وعرض النقد يتحدد على أساس السيولة المحلية ولكنه يمتد الى ابعاد اوسع يشمل الودائع الاخرى ، اذ يتم تحديدها بإضافة الادخارات المودعين لدى مؤسسات الادخار كجمعيات الادخار وصناديق الادخار الى السيولة المحلية (الدليمي، ١٩٩٠ ، ١١١-١١٣)

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على عرض النقد :

اولاً : مكونات الموجودات : حيث أن الموجودات المصرفية تتكون من العناصر المقابلة لعرض النقد والمتكونة من (صافي الموجودات الاجنبية ، الائتمان المحلي) وتشمل الاتي :

أ) العملات الاجنبية القابلة للتحويل.
ب) الذهب النقدي (الذي تحتفظ به البنوك المركزية كغطاء للعملة او ضمن موجوداتها المالية).
ت) الودائع لدى المصارف الاجنبية.
ث) حقوق السحب الخاصة.
ج) الاستثمارات الاجنبية.

ثالثاً : المطلوبات : وتمثل المطلوبات التزامات على الجهاز المصرفي تجاه وتنقسم المطلوبات الى نوعين (مطلوبات نقدية ومطلوبات غير نقدية) حيث تتكون :

١) من المطلوبات النقدية وتشمل (عرض النقد الضيق الذي يضم العملة بالتداول والودائع الجارية لدى المصارف التجارية).
٢) المطلوبات غير النقدية فتشمل (اشباه النقود التي تتكون من الودائع الثابتة الزمنية وودائع التوفير والاعتمادات والكفالات للقطاع الخاص .
٣) صافي البنود (فقرة الموازنة) والتي تشمل (حسابات راس المال المدفوع ، الاحتياطيات المحتجزة ، الموجودات الثابتة ، الصكوك قيد التحصيل ، الحسابات المغلقة ، الكمبيالات قيد التحصيل) وكذلك الموجودات والمطلوبات الاخرى غير المصنفة ، ويتم الحصول على فقرة الموازنة من خلال طرح صافي الموجودات الاخرى من حساب رأس المال والاحتياطيات.

رابعاً : البنك المركزي : يقرر حجم القاعدة النقدية العملة المتداولة C بالإضافة الى الاحتياطي الاجمالي لدى الجهاز المصرفي MB= C+T.R

خامساً : المصارف التجارية : تقرر حجم الاموال القروض والأصول الاخرى التي ستحصل عليها وحجم الاحتياطيات التي يتم الاحتفاظ بها كاحتياطيات فائضة (اضافية) ER/D .

سادسًا :المودعون والمقرضون : يقررون كيف يوزعون ما لديهم من ثروة نقدية بين العملة والودائع لأجل والودائع الادخارية.

المطلب الثاني :مفهوم التضخم

اولا : مفهوم التضخم :هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ، وهنالك تعريف للتضخم وتعرف ظاهرة التضخم من خلال ارتباطها بالدخل والإنفاق على إنها الارتفاع

في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للإنفاق (سليمان، ٢٠٠٢، ٣٤).

كما عرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و استناداً لهذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الاسعار بشكل قليل جداً أو متقطع و يضيف آكلي قائلاً أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة التوازن و يجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية (الموسوي، ٢٠٠٠، ٢١٥).

ثالثاً : انواع التضخم :

١. التضخم البطيء :هو التضخم الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بشكل بطيء (تدريجي) وهذا النوع من التضخم لا يترك اثار سلبية على الاقتصاد الوطني ، ويتراوح معدلاته (٢% - ٣%) (الشمري، ١٩٨٨، ٢٨٠).
٢. التضخم الجامح : هو التضخم الذي ترتفع فيه الاسعار بدرجة عالية جداً والذي يترك اثار سلبية على الاقتصاد الوطني ، وتزداد سرعة دوران النقود وتتوقف فيه وظيفة النقود مخزن للقيمة ، مما يؤدي الى انخفاض قيمة النقود وضعف ثقة الافراد بالعملة الوطنية ، كما حصل في المانيا للمدة (١٩٢٢ – ١٩٢٤) ، وهنكاريا عام ١٩٤٥ ذ تجاوزت معدلات التضخم فوق (١٠٠%) (الزبيدي، ٢٠١١، ٣١).
٣. التضخم المكبوت : هو التضخم الذي لذي لا تستطيع الاسعار في ظله أن ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة للسيطرة على رفع الاسعار مثل التسعير الاجباري ونظام البطاقة التموينية .
٤. التضخم الركودي : هو التضخم الذي يسود في الاقتصاديات المعاصرة ويعد ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم ، اذ ان الركود في النمو الاقتصادي ركود في استخدام وتوظيف عناصر الانتاج ، اضافة الى ارتفاع في الاسعار (انخفاض الطلب الكلي) وتزايد معدلات البطالة في نفس الوقت.
٥. التضخم المستورد : هو التضخم الذي يأتي من خلال الاستيرادات ، عادةً ما يحدث هذا النوع من التضخم في الدول التي تعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات على الخارج.

ثالثاً : أساليب معالجة التضخم:

١. أدوات السياسية النقدية:يتخذ البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم (الامين وباشا، ١٩٨٣، ١٨٧):

أ- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية.

ب- زيادة سعر الخصم مقابل اسعار الفائدة في المصارف التجارية.

ت- دخول البنك المركزي بائعاً في سوق الاوراق التأثير على احتياطيات المصارف التجارية وبالتالي سيؤدي الى تخفيض حجم السيولة المتاحة للاقتصاد ويؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار.

ث- تخفيض عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية .

٢. أدوات السياسية المالية :

تتخذ الحكومة سياسة مالية توسعية لغرض معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار والحد من الفجوة التضخمية من اتباع الاساليب الآتية:

أ. تخفيض الانفاق الحكومي.

ب. زيادة الضرائب.

ت. تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب معاً (سياسة الموازنة المتوازنة).

وأن اتباع الاساليب الثلاثة المذكورة أعلاه سيؤدي انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي ينخفض المستوى العام للأسعا (كاظم والزبيدي، ٢٠٠٩، ٢٧٦)

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم:

إن كل زيادة في كمية النقود على كمية قليلة من السلع والخدمات تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي خلق ضغوط تضخمية في الاقتصادية.

لقد ارتبط تطور اهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية ، فطبقا للنظرية الكمية الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) اذ يمكن بذلك التأثير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) متأثر ، لهذا فأن مسؤولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة على المستوى العام للأسعار ، ويمكن الرسم البياني الاتي :

الشكل (١) اثر التغير في عرض النقد على المستوى العام للأسعار.

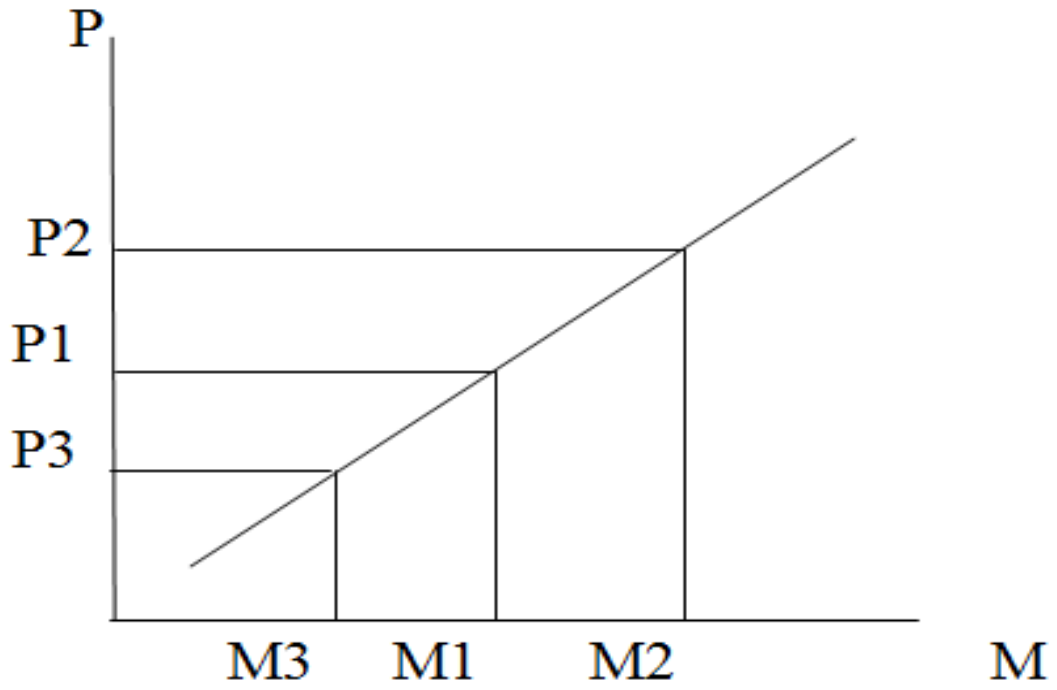

المصدر : ناظم نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب ، الموصل ١٩٨٨ ،ص١٧٨

ومن الشكل (١) يظهر على المحور العمودي التغير في المستوى العام للأسعار (P) كمتغير تابع للمتغير المستقل (M) كمية النقود على المحور الافقي ، عندما تزداد كمية النقود من (M) الى (M1) تترتب عليها زيادة بنفس القدر في المستوى العام للأسعار من (P) الى (P1) كما أن انخفاض (M1) الى (M2) تترتب عليها مماثل وبنفس القدر في المستوى العام للأسعار من (P1) الى (P2) .

وهذه العلاقة الطردية والتناسبية بين التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة اخرى ، وتؤكد في الوقت نفسه العلاقة العكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ، لهذا فأن المستوى العام للأسعار يتصف بالسلبية باعتباره متغيراً تابعاً يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية النقود المعروضة سواء كانت هذه التغيرات بالزيادة او النقصان ، ويعود ذلك من وفق التحليل الكلاسيكي الى عدم افتراض الكلاسيك بالعوامل الاخرى التي يمكن أن تؤثر على الاسعار مثل العوامل المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي والعيني او لسبب ارتفاع الاجور ككلفة انتاج من وجهة نظر المنتجين التي يستوعبونها

بزيادة اسعار منتجاتهم او تزداد الاسعار بسبب الحرب وغيرها من العوامل الاخرى (الشمري، ١٩٨٨، ١٧٨)

ففي فترات الركود والكساد الاقتصادي يتم اللجوء الى سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقد وبالتالي يحدث تحسن في مستويات الاسعار ، اما في فترات التضخم يتم اللجوء الى تقليص عرض النقد الذي سوف يؤدي الى انخفاض المستوى العام لأسعار ، وعليه يكون دور السياسة النقدية في تنظيم عرض النقد لتحقيق هدف الاستقرار في الاسعار الذي يعد الهدف للسياسة النقدية في ظل الاستخدام الكامل.

المطلب الثالث : تحليل تطور عرض النقد والتضخم في العراق:

أولاً : تطور عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠) :

يعرف عرض النقد مجموع كميات النقود المتداولة داخل الاقتصاد العراقي ، ويشمل العملة المتداولة ، الودائع الجارية ، التوفير والآجلة والأوراق المالية . ويتحدد عرض النقد من قبل البنك المركزي .

وتشير الجدول (١) أن عرض النقد بالمفهوم الضيق هو في تزايد مستمر خلال سنوات البحث شهد عرض النقد زيادة متلاحقة ،اذ بلغ (٥٧٧٣٦٠١) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ ، ثم ارتفع الى (١٠١٤٨٦٢٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ، ثم استمر ليصل الى (٧٣٨٣٠٩٦٤) مليار دينار في عام ٢٠١٣ بسبب تغير الوضع الاقتصادي والسياسة بعد عام ٢٠٠٣ واتخاذ البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ادت الى زيادة العرض النقدي لدعم النشاط الاقتصادي ، لكن انخفض الى (٧٢٦٩٢٤٤٨) مليار دينار في عام ٢٠١٤ ، ثم انخفض (٦٩٠٨٦٣٦٤) مليار دينار في عام ٢٠١٥ ، ثم انخفض الى (٦٧٠٠٧٧٠) مليار دينار في عام ٢٠١٦ بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وظهور عجز بالموازنة مما اضطر البنك المركزي اتخاذ سياسة نقدية انكماشية ادت الى تخفيض عرض النقد ، بالإضافة قيام الافراد بسحب جزء من ودائعهم لدى المصارف التجارية وانخفاض في السيولة . لكن ارتفع الى (٧٧٤٣٢٢٠١) مليار دينار في عام ٢٠١٨ ، بسبب زيادة العرض النقدي من قبل البنك المركزي العراقي وزيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية .

الجدول (١) تطور عرض النقد في العراق (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد الضيق M_1	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	-
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٧٥
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٠
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٣٦
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٤٠
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٣٣
٢٠٠٩	٣٧٣٠٩٠٣٠	٣٢
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٣٧
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٣٧
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	١,٦
٢٠١٣	٧٣٨٣٠٩٦٤	١٥
٢٠١٤	٧٢٦٩٢٤٤٨	٧-
٢٠١٥	٦٩٠٨٦٣٦٤	٤-
٢٠١٦	٧١٩٠١٢٠٢	٢,٨
٢٠١٧	٧٦٢١٢٣٤٥	٧
٢٠١٨	٧٧٤٣٢٢٠١	١,٣١
٢٠١٩	٨٦٧٧١٠٠٠	١١,٤٨
٢٠٢٠	٨٩٠٠٠٠٠	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي ، (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{قيمة عرض النقد في السنة الحالية} - \text{قيمة عرض في النقد السنة السابقة}}{\text{قيمة النقد في السنة السابقة}} * 100$$

الشكل (٢)تطور عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

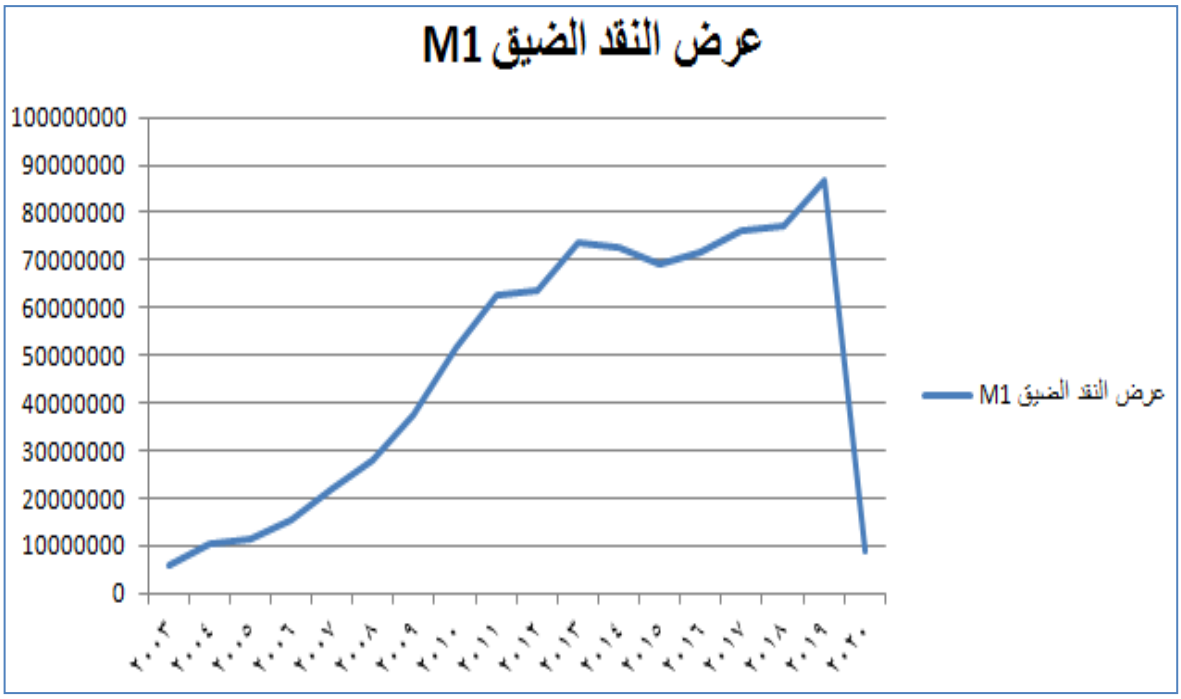

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١)

ثانياً : تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠):

يعد التضخم أحد المتغيرات الكلية الرئيسة للاقتصاد العراقي وينشأ بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، وزيادة الاستيرادات من الخارج أي زيادة الطلب على السلع الأجنبية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي للبلد.

وتشير بيانات الجدول (٢) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع من (٦٩٤١)نقطة في عام ٢٠٠٣ الى(٨٨١٥) نقطة في عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو (٢٦%) ، ثم اخذ نحو الارتفاع الى (18777) نقطة في عام ٢٠١٠ بسب زيادة الدخل الفردي مما ادى الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، اضافة الى اتخاذ الحكومة سياسات توسعية ادت زيادة الانفاق الحكومي ومنح الاعفاء الضريبية وتخفيض الضرائب ، لكن انخفض الى (13211) نقطة ، وارتفع ليصل الى (14591) نقطة في عام ٢٠١٤ بسبب زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج وارتفاع بعض الاجور وزيادة الرواتب ، لكن انخفض حتى عام ٢٠١٨ ليصل الى(١٠٤,٩) نقطة بسبب تغير الوضع الاقتصادي واتخاذ البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ادت الى تخفيض عرض النقد ، وزيادة الضرائب وانخفاض حجم الانفاق الحكومي .

الجدول (٤) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	٦٩٤١	-
٢٠٠٤	٨٨١٥	٢٦,٩
٢٠٠٥	12073	٣٦,٣
٢٠٠٦	13422	٥٣,٢
٢٠٠٧	14356	٣٠,٧
٢٠٠٨	16009	٨٢.
٢٠٠٩	18091	٢-
٢٠١٠	18777	٢,٥
٢٠١١	13211	٥,٦
٢٠١٢	14012	٦,١
٢٠١٣	14211	٢,٤
٢٠١٤	14591	١,٦
٢٠١٥	١٠٣,٧	١,٧
٢٠١٦	١٠٤,١	١,٢
٢٠١٧	١٠٤,٧	٠,٥
٢٠١٨	١٠٤,٩	٠,١٩
٢٠١٩	١٠٤,٥	٠
٢٠٢٠	١٠٦	١,٤٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

$$\text{معدل النمو السنوي \%} = \frac{\text{الرقم القياسي في السنة الحالية} - \text{الرقم القياسي في السنة السابقة}}{\text{الرقم القياسي في السنة السابقة}} \times 100$$

الشكل (٣) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

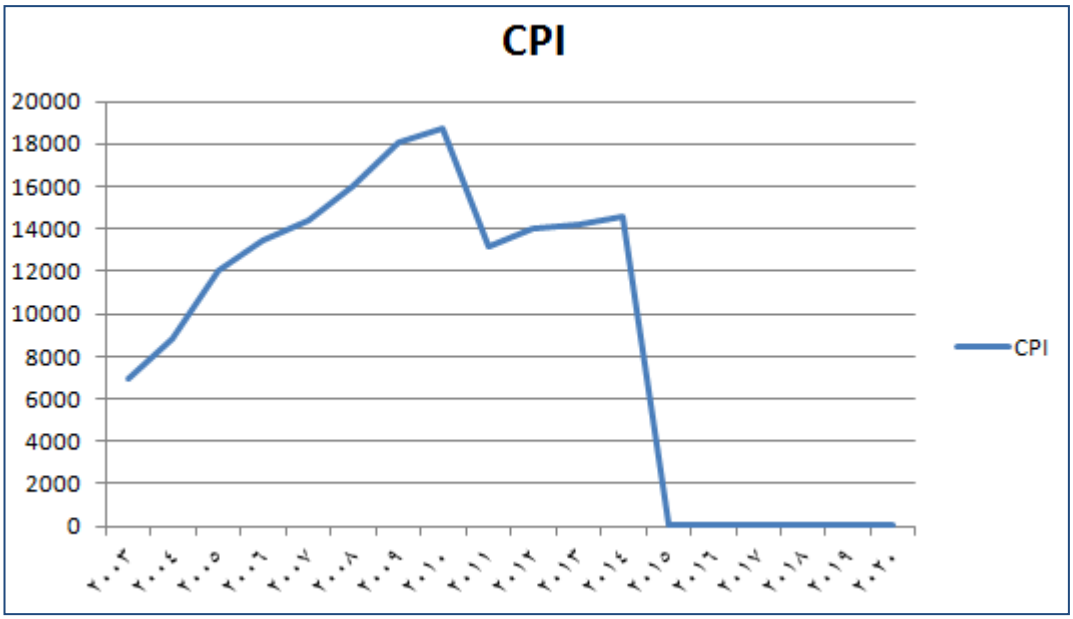

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢)

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

١. ان العلاقة بين عرض النقد والتضخم علاقة طرديه وفق التحليل الاقتصادي الكلي النقدي . أي كل زيادة في عرض النقود تؤدي مباشرةً إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار.
٢. ان الزيادة في كمية النقود في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ساهمت بزيادة معدلات التضخم.
٣. ساهمت السياسة النقدية بتخفيض معدلات التضخم من خلال وضع سياسة انكماشية ادت تخفيض عرض النقد وانخفاض المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠١٤ . واستمرت بالانخفاض حتى عام(٢٠١٩).
٤. شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً في الرقم القياسي للأسعار بسبب السياسة التي اتخذها البنك المركزي العراقي المتمثلة برفع سعر الصرف الأجنبي (الدولار) الأمريكي مقابل تخفيض الدينار العراقي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة.

ثانيا : التوصيات :

١. تطوير وتحسين فعالية السياسة النقدية باعتباره سياسة البنك المركزي يضعها للتأثير على عرض النقد في الاسواق المالية .

٢. اعادة النظر بالتشريعات المالية الخاصة والمتابعة الجادة في تنفيذها.
٣. اتباع سياسة البنك المركزي لامتصاص النقود من الجمهور بغية الحد من التضخم .
٤. العمل على تحقيق التوازن بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي السلعي في الاقتصاد العراقي.

المصادر

أولاً : الكتب العلمية :

١. جلال عبد الرزاق و اخرون ، منهج الاقتصاد ، ط٢٣ ، بغداد ، ٢٠١٧
٢. جمال خريس واخرون ، النقود والبنوك ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢.
٣. حسين سالم الزبيدي ، التضخم والكساد ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١
٤. ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .
٥. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠.
٦. رشاد العصار ورياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠
٧. كامل علاوي كامل وحسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة، عمان، الاردن،<2009
٨. مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية للنظرية النقدية ، دار البحث للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٩٨٩
٩. مجدي محمود شهاب ، النقود والمال ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠.
١٠. ناظم نوري الشمري ، النقود والمصارف ، مطبعة دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٨.
١١. وداد يونس يحيى ، النقود والنظرية النقدية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ٢٠٠١ .
١٢. هيل عجمي جميل الجنابي وأرسلان ياسين النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.

ثانيا : التقارير الحكومية :

١) البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية ، للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨.
٢) وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٨.